مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا

د. فتحية الأوجلي
قسم الاقتصاد / جامعة بنغازي

1- المقدمة

يُعد الربط بين التعليم الجامعي وسوق العمل من القضايا الأساسية التي يمكن من خلالها الحد من مشكلة البطالة لأي اقتصاد في العالم، وتتمثل أهمية هذا الموضوع في أن مخرجات التعليم الجامعي يُعد مدخلات سوق العمل.

ومن هذا المنطلق فإن مخرجات التعليم الجامعي يفترض أن تلبي متطلبات سوق العمل من القوى العاملة ليس بالعدد فقط ، بل بالجودة المطلوبة، وهذا بطبيعة الحال هو من الأهداف الأساسية للتعليم باعتباره استثماراً في العنصر البشري، وبهذا يتم إعداد قوى بشرية ذات مواهب وقدرات عالية وبتخصصات متنوعة قادرة على الإسهام في النشاط الاقتصادي بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

وفي المقابل فإن غياب التنسيق بين جانب التعليم الجامعي وما يطلبه سوق العمل من الممكن أن يؤدي إلى تفشي العديد من المشاكل التي لها وقعها في تشويه البنية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، وذلك ببقاء أعداد كبيرة من خريجي الجامعات دون عمل ؛ نظراً لعدم حاجة سوق العمل لخدماتهم، هذا بالإضافة إلى أن مخرجات التعليم الجامعي سوف لن تلبي احتياجات سوق العمل من العمالة المحلية مما يعني الاستعانة بأيدي عاملة أجنبية لسد احتياجات سوق العمل.

2- مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم ملائمة التخصصات العلمية المتوفرة في الجامعات الليبية لتأهيل خريجي الجامعات الليبية لتلبية؛ احتياجات سوق العمل، حيث أشارت بعض الدراسات العلمية حول التعليم ومخرجاته مثل دراسة كلا من (عبدالله اشكاب و مفتاح عليش، العلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي والبطالة في ليبيا، سنة 2013م) ، (علي الحوات، مخرجات نظام التعليم وسوق العمل في ليبيا، سنة 2013م)،(ربيعة الصرماني ، عبدالله اشكاب، الملائمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل ، سنة 2010 م) ، وتقرير (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، سنة 2010 و2012 م) ،إقبال الطلبة للدراسة في التخصصات الإنسانية نظرا للسهولة النسبية في التخرج مقارنة بالعلوم التطبيقية . ويمكن أرجاع هذا إلى الثقافة السائدة بشأن الدراسة في الجامعات حيث يفضل أولياء الأمور تدريس أبنائهم في الكليات بغض النظر عن التخصص على حساب المعاهد التقنية . كما أن معدلات البطالة بين الخريجين لتقرير مصرف ليبيا المركزي بلغت (19%

سنة 2013) ، عليه تأتي هذه الدراسة استجابة إلى الحاجة الملحة لتقصي وتحديد الملامح الظاهرة وتحديد أسبابها ، مع اقتراح آليات العلاج.

3- هدف الدراسة

تهدف هذه الورقة إلى دراسة مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا، منطلقاً من فرضية أن مخرجات التعليم الجامعي في ليبيا كانت أحد الأسباب التي أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة بين خريجي الجامعات، ويتطلب ذلك منهجًا بمستويين من التحليل، الأول يركز على مخرجات التعليم الجامعي والثاني يركز علي متطلبات سوق العمل الليبي.

4- أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من أن الربط بين مخرجات النظام التعليمي الجامعي ومتطلبات سوق العمل يقود إلى مدى قدرة التعليم الجامعي بوضعه الحالي على تلبية احتياجات ومتطلبات سوق العمل في وقتنا الحاضر، وما يحتاجه الخريج من الحصول علي المهارات والقدرات المكملة للشهادة المتحصل عليها.

5- منهج الدراسة

يتطلب منهج الدراسة اتباع المنهج الوصفي، لتحليل واقع التعليم الليبي ونوعية مخرجاته التي يحتاجها سوق العمل من البيانات والمعلومات التي تم جمعها من كل الدراسات المكتبية، والدراسات الميدانية وأيضاً من الإحصاءات المنشورة وغيرها من المصادر الأخرى.

6- التعليم الجامعي في ليبيا

إن التوسع الأفقي السريع في عدد الجامعات قد خلق مشاكل عديدة كان لها آثارها السلبية على مستوى التعليم الجامعي؛ نظرا لافتتاح العديد من الكليات والأقسام العلمية دون استكمال التجهيزات الضرورية المطلوبة، سواء من الناحية المادية، أو الفنية، واختيار الإدارات الجيدة، وعدم ملاءمة البنية التحتية اللازمة للعملية التعليمة، وضعف وتدني أداء أعضاء هيئة التدريس إضافة إلى افتقار النظام التعليمي إلي سياسة تدريبية ميدانية في مواقع العمل[1]

6. 1- عدد الطلاب في الجامعات الليبية

الجدول رقم(1) أعداد الطلاب في الجامعات الليبية خلال الفترة (1974-2012)

العام الجامعي	عدد الطلاب			
	ذكور	إناث	المجموع	نسبة الإناث إلي مجموع الطلبة
1975-1974	10105	1895	11997	%15.8
1985-1984	21628	11142	32770	%34

[1] علي الهادي،1996،ص7.

1995-1994	73210	68445	142155	48.1
2005-2004	111269	143772	260040	%55.3
2012-2011	136290	179736	316026	%56.9

المصدر :الهيئة العامة للمعلومات ، الكتيب الإحصائي ، أعداد مختلفة .

مجلس التخطيط الوطني ، المؤشرات الاقتصادية ،(1992 – 2000).

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، تقرير عن التعليم العالي (2012) .

ملاحظة : البيانات المتوفرة عند وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حتي سنة 2012 م . ولا توجد أي بيانات للسنوات التي تلي سنة 2012 وذلك نظرا للأوضاع الحالية في ليبيا.

الشكل رقم (1)

أعداد الطلاب في الجامعات الليبية خلال الفترة (1974-2012)

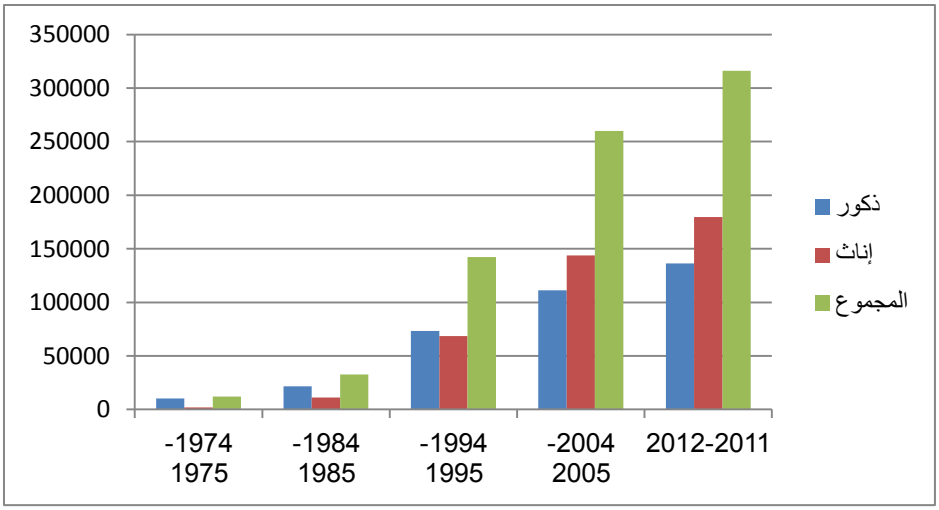

المصدر: الجدول رقم(1)

يشير الجدول والشكل رقم(1) إلي أن عدد الطلاب بالمرحلة الجامعية قد شهد تطوراً مهماً انعكس في زيادة عدد الطلاب من 11997 طالبا في العام الجامعي (1975/1974) إلي 316026 طالبا في العام الجامعي (2011 / 2012). إلا أن هده الزيادة في عدد الطلاب في الجامعات الليبية لم يواكبها تحسين في نوعية التعليم وأنماطه. وعند دراسة تطور أعداد الطلبة من حيث الجنس لوحظ أنه حتى العام الجامعي (1995/1994) كانت نسبة الطلبة الذكور كبيرة إلى اجمالي الطلبة من نظيرها للإناث، وبعد العام الجامعي (2005/2004) أصبحت هذه النسبة تأخذ اتجاهاً معاكساً تماماً لما كان عليه الوضع في السابق حيث أصبحت هذه النسبة في صالح الإناث على حساب نسبة الذكو.

2.6 – عدد الخريجين في الجامعات الليبية

الجدول رقم (2)

نسبة الخريجين الليبيين من الجامعات الليبية وعددهم (حسب التخصص) خلال الفترة (1969–2012)

العام الجامعي	العلوم الإنسانية	العلوم التطبيقية	الإجمالي	نسبة الإنسانية من الإجمالي%	نسبة التطبيقية من الإجمالي%
1970/1969	399	115	514	77.6	22.4
1975/1974	1,027	278	1,305	78.7	21.3
1980/1979	1,184	896	2,080	56.9	43.1
1995/1994	7,263	2,945	10,208	71.2	28.8
2001/2000	19,254	12,640	31,894	60.4	39.6
2002/2001	21,728	13,942	35,670	60.9	39.1
2003/2002	23,400	15,238	38,638	60.6	39.4
2004/2003	25,472	16,538	42,010	60.6	39.4
2006/2005	11,521	7,066	18,587	62.0	38.0
2007/2006	15,188	7,889	23,077	65.8	34.2
2012/2011	31,310	16,785	48,095	65.1	34.9

المصدر:عبدالله محمد اشكاب، ومفتاح عبد السلام عليش، " العلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي والبطالة في ليبيا "،مؤتمر سوق العمل الليبي الواقع والآفاق المستقبلية، طرابلس 25–2013/12/26م.

الشكل رقم (2)

نسبة الخريجين الليبيين من الجامعات الليبية وعددهم (حسب التخصص) خلال الفترة (1969–2012)

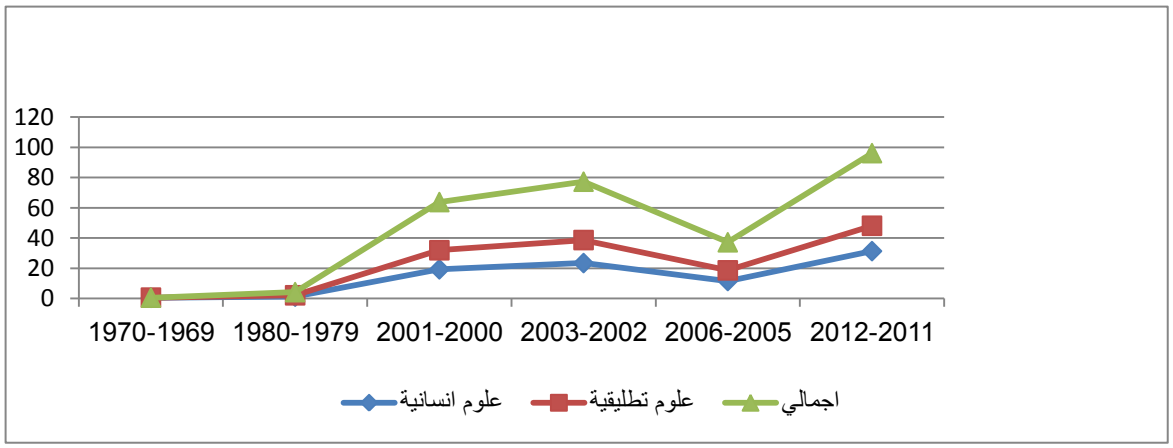

المصدر: الجدول رقم(2)

إن تحليل هيكل مخرجات التعليم الجامعي كما هو مبين في الجدول رقم (2) يوضح زيادة عدد الخريجين الناتج عن زيادة عدد الطلبة من الذكور والإناث في الجامعات الليبية ، وعند تصنيف الخريجين إلى خريجين من تخصصات العلوم الإنسانية و العلوم التطبيقية نلاحظ أن أعداد الخريجين من العلوم الإنسانية يفوقون نظرائهم من العلوم التطبيقية، كما تشهد نسبة خرجي العلوم التطبيقية تدبدباً واضحا بين ارتفاع وعودة إلى الانخفاض مرة أخرى في الاتجاه المعاكس بالنسبة لخريجي العلوم النظرية (الإنسانية والاجتماعية)، حيث بلغت نسبة الخرجين من العلوم الإنسانية والاجتماعية في العام الجامعي (1995/1994) 71.2%، بعد أن بلغت هذه النسبة فقط 56.9% من إجمالي الخرجين في العام الجامعي (1980/1979)، وهكذا نلاحظ استمرار اختلال هذه النسبة لصالح التخصصات النظرية، كما يتضح في الشكل رقم(2) الذي يبين نسبة وعدد الخرجين من التخصصات النظرية والتطبيقية من خريجي الجامعات خلال العقود الأربعة الماضية. وهذا ما يعطي دلالات واضحة على إقبال الطلبة للدراسة في التخصصات الإنسانية نظراً للسهولة النسبية في التخرج مقارنة بالعلوم التطبيقية، إلا أن هده الزيادة في خريجي الجامعات التي تم ملاحظتها في الجدول (2) لم يواكبها تحسين في نوعية التعليم وأنماطه، وفاعليته وقدرته علي مواجه التحديات التي تفرضها متطلبات سوق العمل. وبالتالي تغلب الجانب الكمي على الجانب النوعي انعكس سلبا على مخرجات مؤسسات التعليم وأدى إلى عدم التناسب بين خريجي هذه المؤسسات والاحتياجات الفعلية لسوق العمل. هذا الأمر أدى في السنوات الأخيرة إلى بروز ظاهرة الباحثين عن العمل بين حملة الشهادات العليا.

3.6 - بطالة الخريجين

الجدول رقم (3)

تطور الاستخدام والبطالة للبيبين خلال الفترة (1964 -2012)

البيان		1964	1973	1984	1995	2006	2010	2012
المشتغلون	ذكور	305595	379512	571306	793371	940133	967158	1039000
	إناث	14799	26824	84618	188053	388153	427814	485000
	المجموع	320394	406336	655924	981424	1328286	1039300	1524000
الباحثون عن عمل	ذكور	27913	14542	22025	101816	258275	147390	196200
	إناث	1441	739	3045	17716	89319	498453	162100
	المجموع	29354	15281	25070	119532	347594	1613001	358000
الإجمالي	ذكور	333508	394054	593331	895187	1198408	1114548	1235200
	إناث	16240	27563	87663	205769	477472	926267	647100
	المجموع	349748	421617	680994	1100956	1675880	2652301	1883000
معدل البطالة	ذكور	8.37%	3.69%	3.71%	11.37%	21.55%	13.2	9.15
	إناث	8.87%	2.68%	3.47%	8.61%	18.71%	14.2	25.0
	الإجمالي	8.39%	3.62%	3.68%	10.86%	20.74%	13.5	19.5

المصدر: وزارة التخطيط ، مصلحة الإحصاء و التعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان . 1964،1973،1984،1995،2006.

وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد ملخص لأهم نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2012.

ومن البيانات الواردة في الجدول رقم (3) يلاحظ بأن معدل البطالة قد وصل إلى 19.5% في سنة 2012 بعد أن كان 3.62% سنة 1973، وما تجدر الإشارة إليه من خلال هذه النسب هو الارتفاع المستمر للبطالة عند فئة حاملي الشهادات الجامعية في ليبيا، ويرجع هذا الارتفاع المستمر إلى عدة أسباب من أهمها: أن القوى البشرية المتعلمة و الكفأة لم تعد مسألة عدد فقط، لكن المهم هو النوعية التي يتميز بها هذا الكم Kوهو ما يرتكز أساسا على نوعية التعليم الذي تلقته هذه القوى البشرية ومدى ملاءمته لمتطلبات سوق العمل. ومن خلال قراءة وتحليل واقع سوق العمل الليبي يتضح أن معدلات البطالة بدأت في التزايد بعد منتصف الثمانينبات من القرن الماضي، حيث وصل إلى 10.86% و20.7% خلال عامي 1995 و2006 على التوالي.

خلال عام 2010انخفض معدل البطالة إلى 13.5% مقارنة بعام 2006 وهذا يمكن أن يكون بسبب ارتفاع حجم النفقات الاستثمارية التي تم إنفاقها تنفيذاً للبرنامج التنموي (2012/2008) أسهم وبشكل كبير في تخفيض معدل البطالة خلال عام 2010، هذا بالإضافة إلى انتعاش القطاع الخاص نسبياً مقارنة بالفترات السابقة وأصبح هذا القطاع يستوعب أعداد لا بأس بها من الباحثين عن عمل.

وفي عام 2012 ارتفع معدل البطالة من جديد ليصل إلى ما نسبته 19.0%، ويمكن إرجاع ذلك إلى ارتفاع أعداد الخريجين من الجامعات الليبية وبشكل كبير بعد أحداث ثورة 17 فبراير، كما أن خروج عدد من الشركات الأجنبية نظراً للأوضاع الأمنية وكذلك تضرر بعض من مؤسسات القطاع الخاص، وانخفاض الإنفاق الحكومي الاستثماري بشكل كبير خلال عام 2012 .

4.6 – التحليل النوعي للعاطلين عن العمل من حملة الشهادات الجامعية

الجدول رقم (4) هيكل العاطلين حسب المؤهل العلمي خلال الفترة (1995–2010)

	1995			2006			2010		
المؤهل العلمي	الجنس%			الجنس%			الجنس%		
	ذكر	أنثي	المجموع	ذكر	أنثي	المجموع	ذكر	أنثي	المجموع
الثانوية وما يعادلها فأقل	92.541	82.449	90.932	82.07	53.767	75.012	74.3	47.4	65.2
شهادة جامعية آو دبلوم عالي فما فوق	7.459	17.551	9.068	17.93	46.233	24.988	25.7	52.6	34.8
الإجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي، "البطالة في الاقتصاد الليبي، ماهيتها، مسبباتها، وطرق علاجها"،دراسة غير منشورة، أغسطس، 2009، ص 26. وزارة التخطيط، مصلحة الاحصاء والتعداد، مسح التشغيل والباحثين عن عمل لسنة 2010.

الشكل رقم (3)

هيكل العاطلين من حملة الشهادات الجامعية وما يعادلها خلال الفترة (1995-2010)

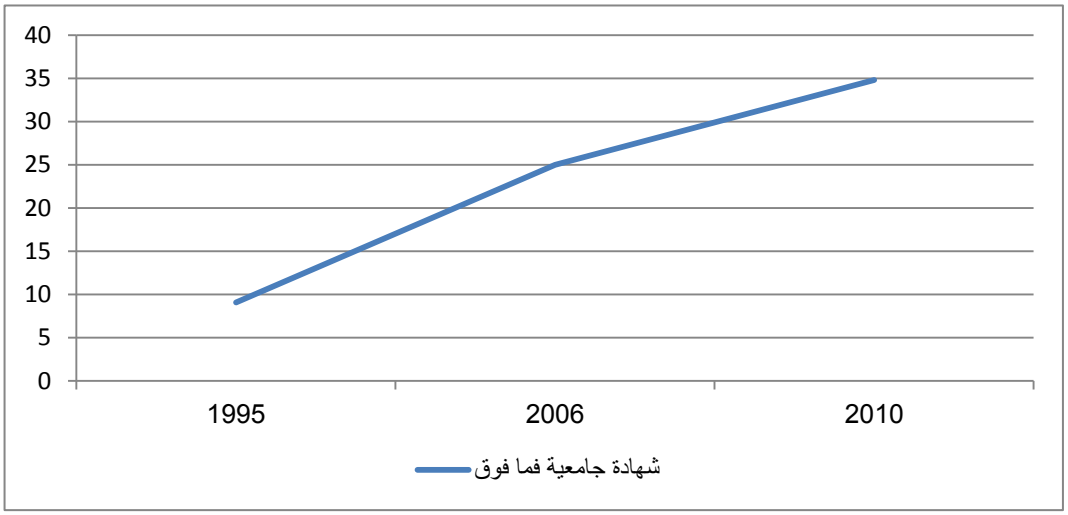

المصدر: الجدول رقم (4)

لدراسة وتحليل هذا الموضوع يمكن تتبع البيانات الواردة في الجدول رقم (4) فمن خلاله يمكن الإشارة للنقاط الأتية:

حدوث تغير كبير في هيكل العاطلين عن العمل، قد بلغت أعلاها بين خريجي الجامعات من 9.1% إلى 34.8% خلال الفترة (2010/1995)،إن هذه النسب تشير كما هو وارد في الجدول رقم (3) إلى أنه في عام 1995 من بين 119,532 باحثاً عن عمل هناك 9,371 باحثاً عن عمل من ذوي المستويات الجامعية، وأنه في عام 2010 من بين 358,000 باحثاً عن عمل هناك 82,340 باحثاً عن عمل من ذوي المستويات الجامعية.

إن نسبة العاطلين الليبيين الذكور من حملة مؤهلات جامعية فما فوق تنخفض عن نظيرتها بالنسبة للإناث، إلا أن الملاحظة المهمة في هذا الخصوص هي أن نسبة ال؟إناث ترتفع باستمرار طيلة الفترة (2010/1995) حيث بلغت 17.5% خلال عام 1995 وارتفعت إلى 24.9% و52.6% خلال عامي 2006 و2010 على التوالي، في حين بلغت هذه النسبة للذكور 7.5% خلال عام 1995 وارتفعت إلى 17.9% و25% خلال عامي 2006 و2010 على التوالي.

7- تحليل العلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي و سوق العمل

1.7- مخرجات التعليم الجامعي .

يُقصد بمخرجات نظام التعليم الليبي بقدرات ومهارات وكفاءات خريج نظام التعليم الليبي بشكل عام دون تحديد أي نوع من أنواع التعليم إلا إذا تطلب التحليل ذلك؛ ولغرض التحليل فقد تم تحديد هذه القدرات والمهارات فيما يأتي:

1.7.1- المعرفة العلمية في النظام الجامعي :

هناك مؤشرات من مؤسسات العمل العامة والخاصة، وخلاصتها أن الخريج الليبي بشكل عام دون المستوى المطلوب سواء بالمقاييس العربية أو العالمية، ويعود ذلك إلى المناهج التقليدية وطرائق التدريس التقليدية وغياب التقنيات التعليمية والتربوية الحديثة في الجامعات ، ومن خبرات المعلمين والأساتذة يمكن القول بأن الطالب الليبي لا يدرك الكثير من المعارف والحقائق العلمية لا في مجال تخصصه ولا الميادين العلمية القريبة منها، وهذا أمر يحتاج إلى دراسات وبحوث ؛ لتحديد الواقع الفعلي الموضوعي، وكيف ينعكس ذلك على سوق العمل الليبي الذي يتطور بشكل كبير بينما الخريج الليبي لا يواكب هذا التطور العلمي والمعرفي،، وبالتالي، وفي الغالب، لن يجد مثل هذا الخريج عملا سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، وحتى وإن وجد عملاً فإنه يحتاج إلى إعادة تأهيل وتدريب .

1.7.2- طرائق التدريس بالجامعات الليبية :

تعتبر عملية الاتصال والتواصل بين المعلم والطلاب في الجامعة ذات أهمية قُصوة في العملية التعليمية، لأنها تؤدي إلى تبادل الأفكار، والمشاعر بين المعلم والطلاب ، فهي عملية تتم بين طرفين يتم فيها إرسال رسالة من المعلم وهو الطرف الأول، باتجاه الطرف الآخر، وهو الطالب ، فالتدريس عملية يتم من خلالها نقل المعلومات من مرسل إلى مستقبل ، تتضمن أكثر من طريق واحد لانتقال المعلومات ، وهي عملية معقدة ، قد يحدث فيها تغيير للرسائل ومعانيها .

الا أن طريقة التدريس الجامعي في ليبيا طريقة تعتمد على الإلقاء ، فالتواصل بين المعلم وطلابه في اتجاه واحد ، حيث يكون دور المعلم مرسلاً ودور المتعلم مستقبلاً ، وهذا النمط أقل أنماط الاتصال فاعلية، حيث يكون موقف الطلاب سلبياً والمعلم هو المصدر الوحيد للمعرفة والمعلومات ، والطالب مجرد ذاكرة تردد وتحفظ ما يمليه عليه المعلم ويؤدي هذا النمط إلى ضعف فاعلية التدريس الجامعي ، مع إحباط دافعية الطلاب وقصور روح المبادرة لديهم .

هذه الطريقة أثبتت فشلها، وعدم إيفائها بالغرض من التعليم ، إن الطريقة الجيدة في التعليم هي أن يشترك الطالب فيها حتى تكون المعلومة أبلغ في الوصول إليه ، وتعتبر الطريقة التفاعلية أو الحوارية أكثر أنماط الاتصال انفتاحاً ؛ لأنها تعطي فرصة لجميع الطلاب للمشاركة في عملية التعليم والتعلم ،

ويمكن لكل طالب من نقل أفكاره إلى المعلم وإلى جميع الطلاب في المحاضرة ، ويتيح تبادل الخبرات والمعارف بين المعلم والطلاب بشكل واضح .

1.7.3- ضعف مستوى المناهج التعليمية في الجامعة :

تُعتبر المناهج الدراسية من أهم الركائز في العملية التعليمية ، والتي يجب أن تحظى باهتمام كبير من طرف متخذي القرار؛ لأنها السبيل الأساسي للوصول إلى الأهداف المنشودة من العملية التعليمية , واتصفت مناهج التعليم في العهد السابق بأنها تقليدية تعتمد على الحفظ والتلقين، ومليئة بالحشو والتكرار وتتسم بالتخلف.

1.7.4- ضعف البنية التحتية لمؤسسات التعليم الجامعي :

تعاني الجامعات من عدة مشاكل تعيق العملية التعليمية ، كالكثافة الطلابية العالية في القاعات الدراسية على حدٍ سواء ، إلى جانب تهالك عدد كبير من المباني الجامعية ، إلى درجة وجود تشققات في العديد منها ، كذلك لا تتوفر في الجامعات التجهيزات الضرورية مثل: المعامل ووسائل الإيضاح الضرورية التي تساند العملية التعليمة وتدعمها ناهيك عن افتقارها للساحات وللقاعات الفنية أو الرياضة وأيضاً تعاني الجامعات من مشكلة النظافة وعدم وجود دورات مياه جيدة....الخ

1.7.5- تدني المستوى التعليمي لطلاب الجامعة :

يظهر ضعف مستوى الطلاب منذ المراحل التعليمية الأولى وحتى مراحله الأخيرة في الجامعات ، ففي التعليم الجامعي لا يستطيع الطالب توظيف عقله في التحليل والتركيب والاستنتاج ، هذا إضافة إلى ضعف الطلاب في الرياضيات، ناهيك عن قصر اليوم الدراسي، ويعد العام الدراسي في ليبيا من أقصر الأعوام الدراسية في العالم، كما يظهر ذلك من الجدول رقم(5) والشكل رقم (4).

جدول رقم (5) عدد أيام الدراسة في مجموعة من دول العالم

البلد	اليابان	كوريا الجنوبية	ماليزيا	أسكوتلندا	بريطانيا	فلندا	فرانسا	امريكا	ليبيا
عدد يام الدراسة	243	220	210	200	192	190	185	180	156

المصدر: د. علي الحوات ، (2013)، مخرجات نظام التعليم وسوق العمل في ليبيا: البدائل والخيارات مؤتمر سوق العمل الليبي: الواقع والآفاق المستقبلية، طرابلس 25 . 26 ديسمبر.

الشكل رقم (4)

عدد أيام الدراسة في مجموعة من دول العالم

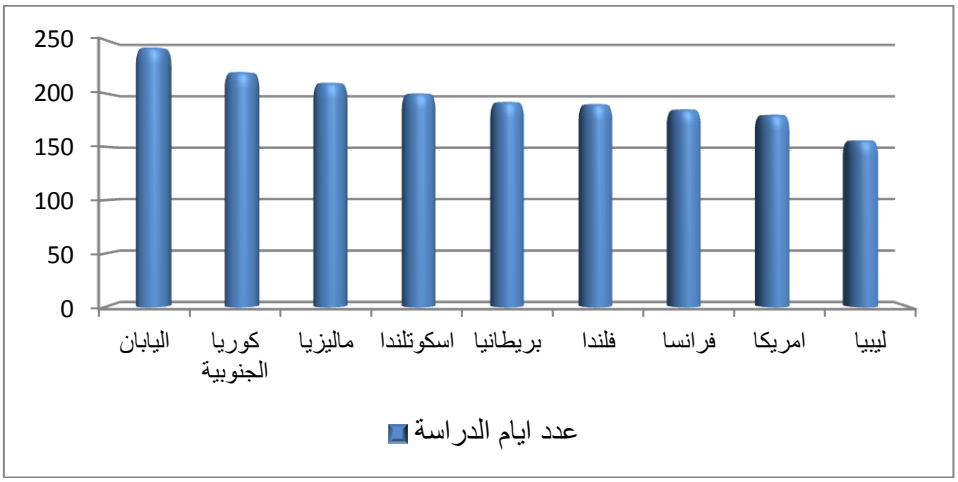

المصدر: الجدول رقم (5)

يوضح الجدول رقم (5) بأن الطالب الليبي لا يقضي الوقت الكافي في المدرسة، أو المعهد، أو الجامعة، ليتشرب المناخ التربوي والعلمي المتوفر في مؤسسته التعليمية، إضافة إلى فقر البيئة التعليمية من كل نشاط علمي أو ثقافي يحفز العقل ويغذي الروح والنفس، فالجامعة غالبا بيئة طاردة، والشارع بيئة جاذبة، وفي الشارع يواجه أو يجد الطالب سلوكيات وحياة اجتماعية قد تؤدي به إلى التسرب أو التخلف الدراسي أوترك الجامعة نهائيًا، فكأن الطالب يتخرج وهو ناقص التكوين العلمي والثقافي والنفسي والاجتماعي، خاصة وأن معظم الجامعات الليبية تخلو من أية نشاطات تعرف تربويًا بالنشاطات الطلابية خارج المنهج الجامعي، مثل جمعيات الثقافة والعلوم والمسرح والفنون وفرق التربية البدنية، وهكذا يتخرج الطالب من الجامعة لم تؤدي وظيفتها ودورها نحوه كما يجب علميًا وثقافيًا ومهنيًا، هذا بالإضافة إلى أن الجامعة لم تكسبه القدرات والكفاءات التي قد تساعده لدخول سوق العمل ، فالطالب يدرس في بيئة جامعية معزولة تمامًا عن الحياة والواقع، فالعلوم الأساسية تقدم له كحقائق مجردة دون معامل في الغالب والعلوم الاجتماعية والآداب والمواد الثقافية تقدم له كمثاليات وقوالب فكرية، أو مراحل تاريخية مجردة لا حياة فيها وبعيدة عن الفعل الإنساني وأحداثه وسلبياته وإيجابياته فهناك انفصال بين عالم الجامعة ومناهجه، وبين عالم الواقع وديناميكيته وتغيره وتطوره ومشكلاته وتحدياته فيتخرج الطالب

بعقليتين عقل الجامعة للنجاح في الامتحانات وعقل غير معد ومدرب للتعامل مع واقع اجتماعي مختلف عن عالم الجامعة وما يقال ويدرس فيه، والمشكلة تصبح أكبر تعقيدًا عندما يتخرج الطالب ويجد أن كل ما درسه وتعلمه بعيدًا عن واقعه اليومي وما يجده في محيطه المباشر، وأسرته ومع أصدقائه وبعيدًا عن سوق العمل والحصول على فرصة عمل، وهكذا يتخرج الطالب ويواجه عدة احتمالات من بينها الاتي:

يتخرج الطالب من الجامعة وخاصة في مجالات العلوم الأساسية والعلوم الاجتماعية والآداب لا يجد عملاً، وفي أحسن الظروف قد يجد عملاً لا صلة له بتخصصه أو عمله، ولكنه مضطر تحت ضغط الحاجة.

قبول اي عمل تحت الضغوط الاجتماعية حتى لو كان بطالة مقنعة في الحقيقة.

الاتجاه إلى المساعدات التي تمنحها الدولة بمسميات مختلفة، ولكنها في الحقيقة نوع من الرعاية الاجتماعية للمحتاجين والباحثين عن العمل.

فيما يأتي النتائج الاجتماعية الناتجة عن الاحتمالات السابقة:

الإحباط ،التذمر النفسي والشعور بالخيبة.

الانحراف والتمرد على أسرته والمجتمع.

الهجرة للخارج.

رفض الذات الفردية والجماعية والبحث عن ذات أخرى توفر له ما فقد ويمكن ملاحظة ذلك والانخراط في الحركات السياسية والاجتماعية التي بدأت تنتشر كثيرًا اليوم في مختلف بلدان العالم النامي بمسميات وشعارات مختلفة تجذب الشباب وتغريهم، بل وتوفر لهم فرص العمل والشعور بالانتماء والهوية.

2.7 – متطلبات سوق العمل الليبي

إن سوق العمل الليبي يتطلب الكفاءة والجودة والخبرة في مجال التخصص أو العمل المطلوب، وأن تتوفر في الخريج المهارات الآتية:

مهارة اللغة العربية واللغات الأجنبية بما في ذلك مهارة القدرة على التعبير عن الذات، ناهيك عن مهارة استخدام شبكات المعلومات الحديثة؛ لتطوير تفكيره وتخصصه والبحث عن الجديد فيها.

مهارات التفكير والتحليل الدقيق والنظر للمشكلة أو الموقف من زوايا متعددة، وبناء روابط أو نسق بين أجزاء المشكلة أو الموقف تحت العلاج أو التطوير، فالتفكير دائمًا يأخذ الطابع العام ويميل إلى النظرة الكلية دون الالتفات إلى جزيئات المشكلة أو الموضوع بشكل تحليلي وتركيبي.

وتشير التقارير المنشورة عن سوق العمل[2] إلى أن أغلب الباحثين عن عمل من فئة التعليم الجامعي هم من أصحاب التخصصات النظرية (الإنسانية) في الوقت الذي يتزايد فيه الطلبات من قبل المدراء وأرباب

[2] الهيئة العامة للمعلومات، 2009، ص 98-123

الأعمال في سوق العمل علي التخصصات العلمية والعملية والمعلوماتية، وأن سوق العمل متشبع بالتخصصات الإنسانية، ومن جهة أخرى نجد أن مؤسسات التعليم العالي لازالت تخرج أعداد كبيره من الطلاب بتلك التخصصات الأمر الذي يتسبب في بطالة خريجي الجامعات، وهذا يعني أن مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية تسهم إسهاماً مباشراً في عملية البطالة. وأن إشكالية عدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل تأتي من أهم أسباب البطالة في صفوف خريجي الجامعات وهو الأمر الذي ترتب عليه انعكاسات سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلد، وهذا يستدعي من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية إعادة النظر في سياسات التعليم العالي وخططه، والعمل على تحديثها وفقا لمتطلبات سوق العمل،كما يجب على مؤسسات التعليم العالي إعادة النظر في المناهج والمقررات الجامعية، والعمل على تحديثها وتنفيذ برامج تدريبية وتأهيلية تعمل على سد الفجوة بين متطلبات الإعداد العلمي، ومتطلبات شغل الوظائف المختلفة، بما يكفل تخريج كوادر تمتلك المهارات اللازمة وفقا للتطورات العلمية الحديثة، وبما يتوافق و متطلبات سوق العمل.

من البيانات السابقة نلاحظ أن هنالك خللاً واضحاً بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل الليبي الناتج عن الارتفاع المستمر لأعداد الطلبة والخريجين الجدد من حملة المؤهلات الجامعية فما فوق من الجامعات الليبية الأمر الذي أسهم في ارتفاع معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي جدول رقم (3) وارتفاع معدلات البطالة بين حملة الشهادات الجامعية جدول رقم (4)، وقد يكون هذا بسبب ارتفاع أعداد الخريجين الجامعيين من التخصصات الإنسانية على حساب التخصصات التطبيقية .

إن المدة التي يستغرقها الطالب في التعليم تتطلب تكاليف كثيرة يتحملها الفرد والمجتمع مبررها العائد المتوقع من أفضل عمل وأحسن راتب من وجهة نظر الفرد وكذلك العائد الاجتماعي من وجهة نظر المجتمع المتمثلة في ارتفاع الإنتاجية، ان عدم التناسق بين التعليم الجامعي وبين سوق العمل يؤدي إلي تراجع عائد التعليم وهدا يؤدي إلي تزايد عدد الخرجين وبالتالي زيادة العرض عن الطلب من حملة الشهادات الجامعية في سوق العمل وحدوث عجز في تخصصات مقابل فائض في تخصصات أخرى.

ويمكن القول بأن زيادة عدد الطلاب بالجامعات والتوسع الأفقي السريع في عدد الجامعات دون تخطيط مسبق قد خلق مشاكل عديدة كان لها آثارها السلبية علي نوعية خريجي التعليم الجامعي، نظراً لافتتاح العديد من كليات وأقسام علمية دون استكمال التجهيزات الضرورية المطلوبة سواء من النواحي المادية، أو الفنية، أو اختيار الإدارات الجيدة. وعلى الرغم من التطور الكمي لنظام التعليم الجامعي الليبي سواء من حيث نسب التسجيل أو عدد أعضاء التدريس والمؤسسات التعليمية، فأن مواصفات ومؤهلات خريجي هذه المؤسسات التعليمية لا ترتبط ولا تستجيب لحاجات سوق العمل الليبي، من

العرض السابق يمكن القول أن برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعنية بالتعليم صيغت وفق معطيات نظرية وليست معطيات واقعية عملية، بمعنى آخر أنها غلب عليها التخطيط التقليدي المبني على أسس نظرية ؛ لتحقيق أهداف مستقبلية لا على أسس التخطيط العلمي المبني على الدراسة المنهجية للمشكلات ومن ثم استنباط حلول لها. حيث إنه من الواضح أن غياب التخطيط المنهجي تسبب في إحداث نتائج سلبية أثرت سلبيا على الكفاءة الإجمالية لمؤسسات التعليم العالي ومخرجاتها.

إن هذا الوضع يشير بوضوح إلي أن هناك خللاً ما بين متطلبات المؤسسات العاملة في سوق العمل، ومخرجات نظام التعليم الجامعي، وضرورة وجود آليات للتوافق ما بين الطرفين.

8. نتائج الدراسة

أجمعت الدراسات لواقع مخرجات مؤسسات التعليم الجامعي بشكل عام أنها ما زالت تعاني من انخفاض الكفاءة النوعية ، والتي من مؤشراتها تدني التحصيل المعرفي والتأهيل المتخصص، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية، والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الحديثة.

إن مخرجات مؤسسات التعليم الجامعي في ليبيا تعاني من اختلالات كبيرة متمثلة في تخريج أعداد كبيرة من تخصصات لا يحتاجها المجتمع حيث إن معظم المخرجات في تخصصات الدراسات الإنسانية والاجتماعية النظرية والتي تمثل نسبة كبيرة من إجمالي المخرجات، وهي تعاني من البطالة ،وتشبع سوق العمل من هذه التخصصات التي لم يعد المجتمع في حاجة لها، وأن النسبة الأقل من هذه المخرجات في التخصصات العلمية التطبيقية تتخرج بنوعية متدنية وتعاني من نقص في التدريب والتأهيل.

إن مؤسسات التعليم الجامعي في ليبيا تعاني من ضعف وتخلف نظمها وعدم تطوير برامجها التعليمية لمواكبة التحديات ومنها تحديات العولمة والمنافسة العالمية التي فرضت شروطا جديدة ومنها إبراز منتج أو خريج يستطيع المنافسة في السوق العالمي

إن التوسع في إتاحة التعليم العالي الذي يعتبر إنجازًا مهمًا حققته ليبيا أدي إلى تدهور مستوى الجودة، بسبب عدم قدرة مؤسسات التعليم العالي على توفير الشروط اللازمة لتأمين تعليم عال جيد يتماشى مع معدل الزيادة في الالتحاق . ويتجلى هذا التفاوت بين الكم والنوع في أمور مثل الكثافة الطلابية والنقص في عناصر البنية التحتية، والنقص في الهيئة التعليمية الكفؤة وفي الموارد المالية.

8.1 تحديات الدراسة

تتلخص صعوبات البحث في جملة من العوائق والمشاكل منها :

عدم توافر البيانات الحديثة والمراجع حول مشكلة البحث ، مما استغرق وقتا للبحث عن المصادر، لبناء إطاره النظري وقاعدة البيانات الخاصة به حول المشكلة.

عدم تعاون بعض فئات المجتمع مع الباحث ، وعدم وجود ثقافة احترام هذا النوع من الإعمال العلمية والأكاديمية على الرغم من أهميتها الكبيرة.

8.2 التوصيات

تفعيل هيئات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بشكل جدي .

مراجعة برامج الجامعات والكليات ومناهجها وتحسينها وتطويرها وإعادة هيكلتها لتصبح أكثر تلبية لحاجات الطلاب واحتياجات المجتمع ؛ ولتسهم في تنمية مهارات الطلاب وتنمية قدراتهم الإبداعية الابتكارية وتقوية ثقتهم بأنفسهم وإعدادهم للعمل المنتج.

تنفيذ عملية تقويم دورية لتلك المؤسسات للتأكد من أن الأسس التي وضعت على أساسها الأهداف والاستراتيجيات والبرامج لتتواكب ومتطلبات التنمية وحاجات المجتمع والعمل على تحسين الأداء ومتطلبات التطوير.

دراسة احتياجات ومتطلبات سوق العمل من المتخرجين في الاختصاصات المختلفة وبناء آلية للتعرف على احتياجاته لاستيعابها في خطط التعليم مع إنشاء قاعدة بيانات تفي بالغرض.

مراجعة سياسات التعليم العالي بحيث تكون منظومة التعليم العالي مرنة تستجيب لاحتياجات سوق العمل وحاجات المجتمع المتجددة بما يسهم في طرح برامج غير تقليدية يحتاجها سوق العمل مع الحرص على إكساب الخريجين مهارات التوظيف الأساسية مثل: التفكير الناقد والإبداعي، ومهارات اللغات الأجنبية، والقدرة على حل المشكلات بشكل مبتكر، والقدرة على العمل في فريق جماعي، والقدرة على التعلم مدى الحياة.

تحديث المقررات الدراسية بصورة دورية (لا تزيد على خمس سنوات) بما يمكن الطلاب اكتساب المعارف والمهارات المناسبة لاحتياجات السوق المتجددة، وتوفير التدريب المهني المناسب لأعضاء هيئة التدريس الذي يمكنهم من تطوير البرامج والمقررات الدراسية بما يلبي احتياجات سوق العمل.

استحداث مكون خاص بالتدريب العملي (التطبيقي) في كل برنامج دراسي يربط ما يدرسه الطالب في الجامعة مع متطلبات العمل.

التقصي عن مواصفات واحتياجات سوق العمل من الخريجين.

دعم التخصصات الحديثة التي تحقق التوافق بين التعليم وحاجات المجتمع ممثلا في قطاعات الأعمال والمؤسسات الإنتاجية، و سد الفجوة بين عدد المشتغلين في الوظائف التي تحتاج لتأهيل علمي والخريجين من الجامعات.

تدريب الهيئات التدريسية والإدارية على المهارات اللازمة لتطبيق نظام الجودة والاعتماد في الجامعات.

9. المراجع

المجلس الوطني للتطور الاقتصادي البطالة في الاقتصاد الليبي، ماهيتها، مسببتها ،وطرق علاجها، دراسة غير منشورة،أغسطس،2009.

الهيئة العامة للمعلومات، الكتاب الإحصائي، سنة 1974 ، 1984 ، 1984 ، 1994 ، 2004.

الهيئة العامة للمعلومات، الأسس العامة لهيكلة الاقتصاد الليبي،1993.

طعيمة ، رشدي أحمد و محمد سليمان البندري، التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير. ط 1، القاهرة: دار الفكر العربي، 2004.

قنوص ، صبحي ، دراسة حول وضع الجامعات والمعاهد العليا الأهلية بالمنطقة الشرقية، شؤون الخدمات باللجنة الشعبية العامة (سابقاً) 2004، تقرير غير منشور.

صندوق النقد الدولي، البيان الختامي الصادر في 4 مايو 2012 ،عن زيارة خبراء صندوق النقد الدولي لليبيا.

الزني ،عبد البار الشوشان ، القطاع غير الرسمي في سوق العمل الليبي، أمانة التخطيط (سابقا)2008.

اشكاب ،عبدالله محمد ، وعليش مفتاح عبد السلام ، العلاقة بين مخرجات التعليم الجامعي والبطالة في ليبيا ، مؤتمر سوق العمل الليبي الواقع والآفاق المستقبلية، طرابلس 25-2013/12/26.

الحوات ،علي ، مخرجات نظام التعليم وسوق العمل في ليبيا: البدائل والخيارات، ورقة القيت في مؤتمر سوق العمل الليبي: الواقع والآفاق المستقبلية، طرابلس،25-2013/12/26.

الشريف ،علي مصطفى ، التوسع في التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد 11، العدد 1 و 2،2000.

الحوات ،علي الهادي ، التعليم العالي في ليبيا: واقع وآفاق، طرابلس: منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية،1996.

الجروشي ،علي عبد السلام ، البطالة والنمو الاقتصادي في ليبيا، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراته، ليبيا،2012 .

مجلس التخطيط الوطني، ملخص رؤية ليبيا2013،2040.

مركز بحوث العلوم الاقتصادية، سوق العمل في الاقتصاد الليبي، 2001.

مجلس التخطيط الوطني، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-2000).

مجلس التخطيط الوطني، ليبيا 2025 رؤية استشرافية– التقرير النهائي، مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي.

الفائدي ،محجوب عطية وإبراهيم علي محمد، التعليم الجامعي والعالي وتحديات المستقبل: نظرة تحليلية ونقدية، مجلة قاريونس العلمية، المجلد 10، العدد 2،1998.

الجبالي ،محمد ، ورشة عمل حول مشكلة البطالة، مجلة القوى العاملة، العدد الخامس، اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب (سابقا)،2006.

كعيبة ، محمد سالم ، التعليم العالي وسوق العمل في ليبيا، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 9، العددان 1 و 2،1998

ناباسي ، محمد سعيد ، تنظيم سوق العمل ومناهج تقويم الاحتياجات التي تضطلع بها منظومة التربية والتكوين، مجلة الموارد البشرية، العدد الأول، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، طرابلس – ليبيا، 2005.

عبدالمجيد ،محمد سعيد ، قانون تنظيم الجامعات وجودة التعليم، دراسة ميدانية مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني لقسم علم النفس– سلوك الإنسان وتحديات العصر، 18–2006/4/20، جمهورية مصر العربية، جامعة المنيا، كلية الآداب،2006.

مصرف ليبيا المركزي ،النشرة الاقتصادية، عدد سنة 1995 ، 2010 .

التير ،مصطفى عمر ، التعليم العالي والتنمية في ليبيا: نموذج الخط متعدد الالتواءات. في: محمد علي الأعور، ندوة التعليم العالي والتنمية في ليبيا، الجزء الأول،2006.

مكتب العمل والتأهيل ببنغازي، بيانات غير منشورة، 2013.

وزارة التخطيط ، مصلحة الاحصاء والتعداد، للسنوات 1964، 1973، 1984، 1995، 2006.النتائج النهائية للتعداد العام للسكان .

وزارة التخطيط، تقارير متابعة تنفيذ ميزانيات التنمية السنوية، اعداد مختلفة.

وزارة التخطيط، مصلحة الاحصاء سنة 2010 ، التعداد ومسح التشغيل والباحثين عن العمل.

وزارة التخطيط، مصلحة الاحصاء والتعداد، لسنة 2012 ، ملخص لأهم نتائج مسح التشغيل والبطالة.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،سنة 2012 ، تقرير عن التعليم العالي في ليبيا .